

# ارتباك النيابة يؤجل الاحتجاج على المذكرة بالرشيدية

## نقابة: رفضنا هذه المذكرة لأن مضامينها المتناقضة تقفز على حقائق الواقع المتري للمؤسسات التعليمية



(أحمد جرفي)

تلاميذ في فصل دراسي بالبيضا

## عزيز منتصر: المذكرة قرار فوقي ينم عن الارتجال والاستخفاف

أكد عزيز منتصر، عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف.دش)، أنه «من الطبيعي جدا أن تلقى مثل هذه القرارات الفوقية نوعا من الرفض المؤبد إلى «التمرد»، ذلك أن قرار الوزارة هذا، بالإضافة إلى أنه جاء متاخرا، ومزامنا للدخول المدرسي، ينم عن عقلية أصحاب القرار بهذه الوزارة التي مازالت تحكمها خلفيات المركز والتركيز في تدبير شؤون هذا القطاع الحيوي، في تناقض تام مع توجهات الدولة نحو اللامركزية واللامركزية، وأن هذا لا ينحصر في توزيع الزمن المدرسي، بل يشمل أيضا قضايا التوظيف والترقية وتدبير الموارد البشرية والمادية...»

وأضاف المسؤول النقابي أن «إصدار المذكرة 122 بتاريخ 31 غشت 2009 والدعوة إلى تطبيقها في 10 شتنبر من السنة نفسها يعطي الدليل على ارتجالية قرارات الوزارة، واستخفافها بالأكاديميات والنيابات ومجالس تدبير المؤسسات، ذلك أن التوزيع الزمني، يجب أن يراعي، حسبها، الخصوصيات السوسيو ثقافية والجغرافية والاقتصادية لكل منطقة، وبالتالي، فإن مراعاة مصلحة المعلمين والمعلمات على السواء، لا يمكن أن تتم دون أخذ هذه الخصوصيات بعين الاعتبار، وأن المؤهل أكثر لتلغاط مع هذه الخصوصيات هي مجالس التدبير بالمؤسسات بالتنسيق مع النيابات والأكاديمية بالجهة.»

وختتم منتصر تصريحه بالتأكيد على أنه لا يمكن لوزارة التربية الوطنية بالخصوص، أن تضمن نجاح خططها ومخططاتها دون إشراك المعنيين ومختلف الشركاء المؤهلين لأن خلقوا فعلا أجواء التعبئة والتواصل في هذا القطاع، ويمارسوا حقيهم وواجبهم في تتبع العمليات ومراقبة التنفيذ والقيام بالتقييم.

ع ب (الرشيدية)

أجمع عدد من النقابيين، استنق «الصباح» أراعه بالرشيدية، على التعبير عن رفضهم للمذكرة 122 الخاصة بـ«تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي» وعن استعداد إقرارهم للتصدي لها في حال تجرت النيابة وأقدمت على تفعيلها. وأرجع هؤلاء النقابيون رفضهم إلى أسباب عديدة منها، حسب جمال مرشيش، عضو المكتب الجهوي لـ (ن.و.ت)، كدش، ومحمد الدرسي، نائب الكاتب الإقليمي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالرشيدية، أن المذكرة تشكل ضريبا لمبدأ الشراكة الذي تنادي به الوزارة، واستمرارا في إقصاء كافة الفاعلين التربويين والشركاء ومجالس التدبير وجمعيات آباء وأمهات التلاميذ، ونهجا لسياسة الأمر الواقع، باتخاذ قرارات انفرادية تحاول فرضها على الشغيلة التعليمية، والتفاهقا على استحقاقات الحوار الاجتماعي، باختلاف توترات داخل الحقل التعليمي مع بداية الموسم الدراسي، بل حل المشاكل الحقيقية التي يعانها القطاع... إضافة إلى أن الوزارة، التي اقترت العقول المستنير، وأوجدت المسوغات لاعتمادها، تعود اليوم، ويصون سابق إعلان، حسب مرشيش، لتسحب بلا مبرر مقنع، وهنا تسأل مصدرنا: هل قامت الوزارة بتقييم لنتائج هذا التوقيت، لتستنتج أنه غير ملائم؟ وحتى إن كانت قامت به، إلا بحق لشركائها الإطلاع عليه، والإلاء بارائهم فيه؟

ومن جهته، أضاف محمد أولو، الكاتب العام الإقليمي والجهوي للجامعة الوطنية للتعليم (أ.م.ش)، أسبابا أخرى دفعت نقابته إلى رفض هذه المذكرة منها ما أسماه «أثارها السلبية الكثيرة على مصلحة المعلمين والمدرسين على حد سواء، إذ أن مضامينها المتناقضة، حسبها، تقفز على حقائق الواقع المتري للمؤسسات التعليمية، وعلى شروط العمل القاسية والمزمنة للمدرسين، ولا تراعي ضرورة الملاءمة بين إيقاعات التدبير الزمني المدرسي وخصوصيات المجتمع الحلي وحاجياته، سيما بالعالم القروي... تلك الخصوصية التي يراها أولو ومرشيش متمثلة في بعد المسافة بين السكن والمدرسة، ونقل حمولة محفلات التلاميذ، وغياب فضاءات ملائمة لإيوائهم وتغذيتهم، خلال الفاصل الزمني، بين حصص الصباح



## بيت القصير

### النقد والعدمية

عبد الكريم مفضل

عندما يتناول المرء بالتحليل والنقد أحد أو بعض مكونات المنظومة التعليمية، سواء بصفته منتقبا أو فاعلا، غالبا ما يتهم بالعدمية الوطنية، أو بالانتماء إلى أحد جيوب مقاومة التغيير، وفي أحسن الأحوال ينعى بتصلبه أو امتناعه عن المساهمة في الإصلاح، خصوصا إذا كان موضوع النقاش والنقد قرارات السلطات التربوية الوصية على القطاع.

والغريب في الأمر أن هذا يحدث في وقت، وفي ظل مناخ، ترفع فيه شعارات من قبيل ضرورة توسيع الاستشارات، ولزوم إشراك جميع المتدخلين في العملية التربوية، ويؤمن فيه الجميع بأن الميدان التربوي هو ميدان الاختلاف بامتياز، بل إن حتى بعض القرارات التي تسنها المذكرات الوزارية تفتح باب «إمكانية التحيين والتعديل... تبعا لتجدد المعطيات»، التي يفرضها التتبع والدراسة والنقاش لكل إجراء أو قرار تربوي أو إداري تتخذه السلطات التربوية.

لكن، ليس من حقنا أن نتساءل عن من يكون عديم الوطنية أو المنصرف عن الإسهام في الإصلاح؟ ألن يكون هو من يرفض النقد والنقاش واقتراح البدائل الممكنة لبعض الإجراءات المتخذة؟ ألن يكون التطبيق الأعمى والحرفي والميكانيكي لقرارات دون إعمال المرونة واتخاذ الحيطة والمحاذير هو العرقلة بعينها؟

في الموسم الماضي، عندما تم انتقاد شبكة تقويم الأداء المهني لموظفي التربية الوطنية، قيل إنها محاولة لتسفس جهود الإصلاح، واليوم يردد الخطاب نفسه عندما انتقد عدد من الفاعلين والشركاء الاجتماعيين المذكرة 122 الصادرة في موضوع «تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي»، والمذكرة 120 الصادرة في شأن مشروع «جيل مدرسة النجاح»، وخلق جمعية «من أجل مدرسة النجاح»، وتوظيف 1800 إطار عن طريق التوظيف المباشر وتكليفهم بمهام التدريس دون التوفر على المؤهلات المعرفية والمواصفات السيكولوجية الاجتماعية.

إن أول الشروط لإحاطة الإصلاحات الحالية بالضمانات اللازمة لإنجاحها وتحقيق المتوخى منها، يكمن في تدوين الجليل بين ذوي اللغة الخشبية والخطب العصماء المنبثقة من المكاتب المكيفة، وبين الممارسين الفعليين الذين يخبرون أقد تفاصيل العملية التعليمية على أرض الممارسة الميدانية، وإنصت الأواويل إلى نبض الساحة التعليمية من أجل تقدير ملاحظات الفاعلين وانتقاداتهم حتى قدرها عبر الاعتراف بأسبقية القابلية للتطبيق عن كل الشعارات مهما كانت نبيلة ومقدسة.

ولياخذنا العبرة من وزير التربية الوطنية، الذي عبر عن عدم اقتناعه بالتوظيف المباشر للمدرسين، خلال حوار أجرته معه إحدى الجرائد الوطنية يوم الثلاثاء الماضي بل إنه غير مقتنع حتى بالتكوين الأساسي، وعبر عن رغبته في خلق تكوين عال وفعال للمدرسين عن طريق الجامعات، وإنشاء مسالك خاصة بمهنة التلاميذ، الأكثر من هذا أن الوزير اتفق مع محاوره على أن التوظيف المباشر للأستاذة لا يخدم هدف جودة التعليم، وهذا عين العقل، إذ لا ضير في أن تكون مسؤولا وتزن الأمور غير السوية بميزان النقد.

# حنون: لا أعتقد أن المذكرة 122 كانت أمرة ناهية

## مدير أكاديمية سوس ماسة درعة قال إن وضع الزمن المدرسي بالجهة غير منظم وغير مهيك

قال مبارك حنون، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة، إن المذكرة 122 كانت حافزة على فتح باب الاجتهاد من موقع تحسين الزمن المدرسي بما يخدم المتعلم أولا وأخيرا، وفي سياق توافق مع مختلف المتدخلين والعينيين. وأضاف حنون أن البلاغ التوضيحي الذي عمدته الوزارة بخصوص المذكرة 122 جاء ليضع حدا للتأويلات السلبية وليدعو بالوضوح مختلف مكونات المنظومة إلى إيلاء هذا الموضوع، هنا والأين، أهمية قصوى لتمكين المؤسسات الابتدائية من شروط إنجاح جيل مدرسة النجاح والوضوح حنون أن الرجة التي تلصق بالمذكرة هي ردود فعل تطالب بإشراك المعنيين، بدل انفراد الإدارة بأي قرار في الموضوع وفي ما يلي نص الحوار:



(خاص)

مبارك حنون

الاجتماعيين والفاعلين التربويين بمثابة تراجع الوزارة عنها، كيف تعاملتم مع هذه المعطيات الجديدة؟  
● البلاغ التوضيحي الذي أصدرته الوزارة يعكس تأويلنا، ويؤكد صحة هذا التأويل وهذا الفهم الذي أشرنا إليه أعلاه. وقد جاء هذا البلاغ ليضع حدا للتأويلات السلبية وليدعو بالوضوح مختلف مكونات المنظومة إلى إيلاء هذا الموضوع، هنا والأين، أهمية قصوى لتمكين المؤسسات الابتدائية من شروط إنجاح جيل مدرسة النجاح. لا أعتقد أن هناك تراجعا، فنحن لسنا في حرب ولا يجب أن نسمح لمن يتصور القطاع ساحة وغي، بل هناك تصحيح للقراءات المتسرعة وتأكيد على نوايت الوزارة: فالوزارة بقدر ما هي حريصة على تصحيح وتصويب الاختلالات، بقدر ما هي حريصة على الإشراك، بل وحريصة على رفع مستوى وعي الجميع بكل التحديات والانتباه إلى كل معيقات النهوض بالتعليم.

● اجترى الحوار: محمد إبراهيمي (أكادير)

● فاجت الوزارة قطاع التعليم المدرسي والشركاء الاجتماعيين بإصدار المذكرة 122 المتعلقة بتدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي، إذ خلفت ردود فعل متباينة ما بين الرفض والقبول والاستغراب، باعتباركم أحد المديرين الجهويين للشأن التعليمي، كيف استقبلتم مستجدات مضامين المذكرة الوزارية؟ وما هي إيجابياتها وسلبياتها؟

● ابتغيت المذكرة 122، من بين ما ابتغته، الدعوة إلى التفكير في الزمن المدرسي وإعادة النظر في صيغته المعمول بها ليتماشى هذا الزمن مع الأهداف التي يحتملها البرنامج الاستعجالي، وهذا أمر مطلوب ومحمود. وقد بدأ لنا، في الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة، أن في الأمر دعوة إلى الانطلاق من الصيغ المقترحة في المذكرة، وإضافة صيغ أخرى تلائم الخصوصيات الجهوية والإقليمية والمحلية وفتح نقاش حولها مع عدد من الفاعلين التربويين ومع شركائنا النقابيين. وقد تمكننا من تطوير تصور كنا نشغل به على مستوى عدد من مؤسسات الجهة باعتباره نموذجا تجريبيا، وقد أفضى بنا الأمر إلى إعداد صيغ تمت دراستها من قبل مجلس التنسيق الجهوي الذي يضم أطر الأكاديمية والنيابات. وقد أوصى المجلس بالعمل على فتح النقاش حول هذه الصيغ على ألا تكون نمطية.

● لا أعتقد أن المذكرة كانت أمرة ناهية، بل كانت حافزة على فتح باب الاجتهاد من موقع تحسين الزمن المدرسي بما يخدم المتعلم أولا وأخيرا، وفي سياق توافق مع مختلف المتدخلين والمعنيين. والرجة التي تلصق بالمذكرة هي ردود فعل تطالب بإشراك هؤلاء المعنيين، بدل انفراد الإدارة بأي قرار في الموضوع. هذه هي القراءة الإيجابية المطلوبة. أما القراءات السلبية فلا تعمل إلا على إضاعة الوقت الثمين الذي يجب توفيره للقيام بأمور أهم وأعمق.

● مارست ست سنوات من إدارة وتدبير قطاع التربية والتكوين باكور وأعدت جهة بالمغرب، كيف كانت وضعية تدبير الزمن المدرسي بالتعليم الابتدائي والثانوي قبل إصدار المذكرة 122؟ وهل كانت لديكم تجربة في هذا المجال؟

● وضع الزمن المدرسي بهذه الجهة وبكل جهات المملكة وضع غير منظم وغير مهيك وفق ما تقتضيه مقومات تربوية وبيداغوجية واجتماعية وثقافية ونفسية تخص المحيط وتخص الطفل وقدراته الذهنية والعقلية واستعداداته النفسية والوجدانية. وقد سبق لنا، على مستوى هذه الجهة، أن نطنظنا يوما دراسيا ولقاءات عديدة حول الإيقاعات المدرسية أفضت إلى العواقب الوخيمة

# ردود فعل متباينة بالحسيمة بشأن التدبير الجديد للزمن المدرسي

وهذا التدبير الجديد مع متطلبات مجموعة من المدارس وخصوصياتها، ما سيربك هذا الزمن ويحول دون بلوغ أهدافه ومراميه، ولا يضمن شروط التعلم لكل المتعلمين. وعلى عكس ما سبق، اعتبر العديد من نساء ورجال التعليم العاملين بمختلف مؤسسات التعليم الابتدائي بمدينة الحسيمة، التدبير الجديد للزمن المدرسي يلائمهم، معتبرين إياه بلا مبالغة حدا والمريح. إذ يستفيضي هذا الزمن، حسبهم، إلى إعداد أنشطة تعليمية تعليمية تمكن المتعلم من امتلاك التعلّمات والكفايات الأساسية التي تجعله قادرا على الترقى الدراسي. واستردك المتحدثون أنه رغم الأهداف التي يروم التدبير الجديد تحقيقها، ومنها على سبيل المثال جعل الفضاء المدرسي أكثر انفتاحا ومرونة، فإن ذلك لن يتحقق بالشكل المطلوب، وذلك في ظل الغرويات التامة لنفصاء الأنشطة الموازية داخل المؤسسات التعليمية، ما يتطلب حسبهم توفير الفضاءات والتجهيزات اللازمة، لتفعيل الأنشطة المندمجة التي تنص المذكرة الوزارية على إنجازها خارج الحجرات العادية للتدريس.

وأكد أحد الأساتذة العاملين بمدرسة ابن الخطيب بالحسيمة عدم ملاءمة الزمن الجديد لتقسيمه على فوجين من تلاميذ المؤسسة الواحدة، ما يتطلب حسبها إضافة ساعتين ونصف من الزمن إلى جداول الحصص، أو تقليص المدة نفسها من الجدول ذاتها.

في السياق نفسه، أكد مصدر مطلع أن المسؤولين عن قطاع التربية والتكوين بنياية الحسيمة منحت صلاحية التصرف في الزمن المدرسي الجديد لمجالس التدبير بمختلف المؤسسات لتكييفه مع حاجيات وخصوصيات كل مؤسسة على حدة، خاصة في العالم القروي، وذلك في انتظار نتائج الدراسة العلمية التي أجرتها الوزارة حول تدبير الزمن المدرسي، وذلك قصد بلورة القرارات والاختيارات النهائية للوزارة بشأن تدبير الزمن الدراسي.

جمال الفككي (الحسيمة)

# مديرون: المذكرة 122 ستشجع على ظاهرة رخص الغياب

في العالم القروي، بل سنؤدي إلى انقطاع الفتاة القروية عن الدراسة مشيرين إلى دور هذه الأخيرة داخل الأسر بالبادية المغربية في تدبير إشغال البيت، إذ غالبا ما يطالب الآباء إدارة المؤسسة بفسح المجال للتلاميذ لمساعدة الأسرة، أما بالقرى، يقول مدير إحدى مؤسسات السلك الأول من التعليم الأساسي بنياية الحوز. فبعد أولياء التلاميذ إلى استعفاف الأساتذة للسماح لطلابهم للقيام بأشغال متعددة كجلب الماء والرعي وغيرها من الأنشطة التي يزاوئها الكبار بهذه المناطق، وأبدى العديد من الآباء استعدادهم لمنع ابنائهم من الذهاب إلى المدرسة عند علمهم بخطر تغيير التوقيت المستمر.

واعتبر بعض المديرين أن المذكرة ستشجع على ظاهرة رخص الغياب التي قلت بشكل كبير خلال تطبيق التوقيت المستمر والذي يتيح للأساتذة متسعا من الوقت لفضاء أغراضهم اليومية. ويرى بعض الأساتذة أن الوزارة عملت على اختلال مشاكل وهمية للالتفاف على مصالح رجال التعليم من ترقية ورفع من الأجور، وعض التفكير في تعويض رجال التعليم بالعالم القروي. يضيف أستاذ للتعليم

خلف نشر مذكرة وزارة التربية الوطنية رقم 122 والخاصة بتدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي، نهاية غشت الماضي، استياء كبيرا وتذمرا لدى الأسرة التعليمية بالسلك الأول من التعليم خصوصا الفئة العاملة بالمجال القروي، وعبر العديد من أساتذة هذه الفئة التربوية ممن التقت بهم الصباح بمراكش عن انتعاضهم من أفراد الوزارة بهذا القرار دون استشارة ممثلي الأساتذة.

وكانت وزارة التربية الوطنية قررت إحداث تغيير في التوقيت المدرسي بالنسبة إلى العالم القروي من خلال مذكرة وزارية عدد 122 بتاريخ 31 غشت 2009 تحت موضوع «تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي» باعتبار العمل صباحا ومساء عوض التوقيت المعتاد الذي تم إحداثه مع تطبيق الميثاق الجديد والذي أقر العمل بالتوقيت المستمر بالمجال القروي. وأقاد بعض مديري مؤسسات السلك الأول من التعليم الأساسي أن المذكرة التي وضفها بـ«البنووية» ستعمل على تشجيع الهدر المدرسي، وذلك بإيقاع كامل المعلمين والمدرسين بتوزيع زمني خارج خصوصية قطاع التربية الوطنية خاصة